

Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السابع - العدد التاسع عشر || تاريخ الإصدار 2026-10-20



النفقة الزوجية في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة القطري
(دراسة مقارنة)

Spousal support in Islamic law and Qatari family law
(A comparative study)

الدكتور نادر محمد القضاة

Dr. Nader Mohammed Alqudah

أستاذ مساعد- جامعة لوسيل دولة قطر

DOI: <https://doi.org/10.64355/agihss71936>

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-SA)

Clarivate | ProQuest

Ulrichsweb™

Crossref doi

ISSN
INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE



Google Scholar

معرفة
e-Marefa



شبكة المعلومات العربية
Arab Educational Information Network

AskZad



Scilit



INTERNATIONAL
Scientific Indexing

المنظومة

الملخص:

اهتمت الشريعة الإسلامية بتنظيم أحكام النفقة بشكل دقيق، إذ نصّت على وجوبها في عدة مواضع من القرآن الكريم والسنة النبوية، كما جعلها الفقهاء واجباً يلتزم به الرجل تجاه من يعولهم، وفقاً لقدرته المالية وحاجتهم الفعلية، وجاء قانون الأسرة رقم 22 لسنة 2006 ليضع إطاراً قانونياً واضحاً لموضوع النفقة، حيث حدد الحقوق والالتزامات المرتبطة بها، وشروط استحقاقها، والأطراف الملزمين بها، إضافة إلى آليات التقاضي التي تُمكن الزوجة أو الأبناء من المطالبة بالنفقة عند الامتناع عن أدائها، ولهذا هدفت الدراسة إلى بيان الأسس الشرعية لأحكام النفقة في الإسلام، واستعراض الفروق بين الأحكام الشرعية والتشريعات القانونية الخاصة بالنفقة، ومناقشة التحديات التي تواجه تطبيق أحكام النفقة، وتقديم حلول مقترحة، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي والمقارن للوصول إلى النتائج والتوصيات، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أبرزها، أن الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة القطري يسعيان إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحديد النفقة وأحكامها وضمان وصولها إلى مستحقيها، وإن تحقيق العدالة في النفقة لا يقتصر فقط على نصوص القوانين، بل يتطلب وعياً اجتماعياً وإرادة جادة لتنفيذ الأحكام بشكل يحقق الاستقرار الأسري ويحمي الحقوق.

الكلمات المفتاحية: النفقة الزوجية، قانون الأسرة، أحكام شرعية.

Abstract:

Islamic law has meticulously regulated the provisions concerning alimony, stipulating its obligation in several verses of the Holy Quran and the Sunnah (Prophetic traditions). Scholars have established it as a duty incumbent upon men towards their dependents, according to their financial capacity and actual needs. Family Law No. 22 of 2006 provided a clear legal framework for alimony, defining the associated rights and obligations, conditions for entitlement, and the parties responsible for its payment. It also outlined the legal mechanisms enabling wives or children to claim alimony in cases of non-payment. Therefore, this study aimed to clarify the Sharia foundations of alimony rulings in Islam, review the differences between Sharia rulings and legal legislation concerning alimony, discuss the challenges facing the implementation of alimony provisions, and propose solutions. The study employed a descriptive, analytical, and comparative methodology to arrive at conclusions and recommendations. Among the most prominent findings and recommendations is that Islamic law and Qatari family law strive to achieve social justice by defining alimony, its provisions, and ensuring its delivery to those entitled to it. Those entitled to it, and achieving justice in alimony is not limited to legal texts alone but requires social awareness and a serious will to implement rulings in a way that achieves family stability and protects rights.

Keywords: Spousal Support, Family Law, Sharia Rulings.

المقدمة:

تُعَدُّ النفقة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها استقرار الأسرة في الإسلام، حيث تُمثّل التزاماً مالياً يفرضه الشرع والقانون على الزوج أو المسؤول عن الأسرة لضمان توفير الاحتياجات الأساسية للزوجة والأبناء، بل وتمتد أحياناً لتشمل الأقارب المحتاجين وفق شروط معينة. وقد اهتمت الشريعة الإسلامية بتنظيم أحكام النفقة بشكل دقيق، إذ نصّت على وجوبها في عدة مواضع من القرآن الكريم والسنة النبوية، كما جعلها الفقهاء واجباً يلتزم به الرجل تجاه من يعولهم، وفقاً لقدرته المالية وحاجتهم الفعلية (ملاك، 2017).

وفي قطر، جاء قانون الأسرة رقم 22 لسنة 2006 ليضع إطاراً قانونياً واضحاً لموضوع النفقة، حيث حدد الحقوق والالتزامات المرتبطة بها، وشروط استحقاقها، والأطراف الملزمين بها، إضافة إلى آليات التقاضي التي تُمكن الزوجة أو الأبناء من المطالبة بالنفقة عند الامتناع عن أدائها (راشد وعبد الستار، 2021). وقد تناول المشرع القطري النفقة بأنواعها المختلفة، بما في ذلك نفقة الزوجة، ونفقة الأولاد، ونفقة الأصول والفروع، كما وضع ضوابط دقيقة لتقدير النفقة وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية، مسترشداً بالمبادئ الشرعية والقانونية التي تحقق التوازن بين الحقوق والواجبات داخل الأسرة.

ورغم وضوح النصوص الشرعية والقانونية، إلا أن الواقع العملي يكشف عن العديد من الإشكاليات المرتبطة بتنفيذ أحكام النفقة في المجتمع القطري، مثل تأخر دفع النفقة، ووجود دعاوى كيدية بين الزوجين تتعلق بالنفقة والحضانة، فضلاً عن التحديات التي تواجه الجهات القضائية في ضمان العدالة للطرف المستحق للنفقة (أبو يحيى والعاوي، 2022).

مشكلة البحث

ينطلق البحث من التساؤل الرئيسي: ما مدى توافق أحكام النفقة في الشريعة الإسلامية مع التشريعات القانونية في قانون الأسرة القطري، وما أبرز الإشكاليات والتحديات التي تواجه تطبيقها في الواقع العملي؟

أهداف البحث

1. بيان الأسس الشرعية لأحكام النفقة في الإسلام.
2. تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالنفقة في قانون الأسرة القطري.
3. استعراض الفروق بين الأحكام الشرعية والتشريعات القانونية الخاصة بالنفقة.
4. مناقشة التحديات التي تواجه تطبيق أحكام النفقة، وتقديم حلول مقترحة.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في تسليط الضوء على أحكام النفقة في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة القطري، من خلال دراسة مقارنة تستعرض الجوانب الفقهية والقانونية للنفقة، وتناقش أوجه التشابه والاختلاف بينهما، بالإضافة إلى استعراض أبرز التحديات العملية والحلول المقترحة لتعزيز كفاءة تطبيق أحكام النفقة في المجتمع. وسيعتمد البحث على المنهج التحليلي الفقهي والقانوني، إلى جانب الاستناد إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة.

منهج البحث

اتبع الباحث في الدراسة المنهجين التاليين:

1. المنهج التحليلي: وذلك بتحليل النصوص القانونية، لمعرفة أحكام القانون وأسبابها.
2. المنهج المقارن: وذلك بمقارنة النصوص القانونية مع النصوص الشرعية، ومعرفة أوجه الخلاف والاتفاق.

خطة البحث

جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث ومقدمة وخاتمة وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم النفقة وأساسها الشرعي

المطلب الأول: تعريف النفقة لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: النفقة في قانون الأسرة القطري.

المبحث الثاني: مقارنة بين الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة القطري في أحكام النفقة.

المطلب الأول: أوجه التشابه والتوافق بينهما.

المطلب الثاني: مدى توافق قانون الأسرة القطري مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المبحث الثالث: إشكاليات النفقة في الواقع العملي وحلول مقترحة.

المطلب الأول: تحديات تطبيق النفقة في الواقع الحالي.

المطلب الثاني: دور الجهات القضائية والشرعية في تطبيق النفقة وضمان حقوق المستحقين.

الخاتمة: أهم نتائج ما توصل إليه البحث.

المبحث الأول: مفهوم النفقة وأساسها الشرعي

المطلب الأول: تعريف النفقة لغةً واصطلاحاً

المطلب الثاني: النفقة في قانون الأسرة القطري

النفقة في اللغة مأخوذة من الفعل "أنفق"، ويقال: "نَفَقَ المال" أي نقص وقلّ، و"أنفق الرجل" أي صرف ماله. وقد جاء في معاجم اللغة أن النفقة تعني الصرف على الشيء بما يكفي حاجته (ابن منظور، 2022).

أما اصطلاحاً، فقد عرّفها الفقهاء بأنها "توفير الاحتياجات الأساسية من طعام وكسوة ومسكن، وكل ما يلزم لاستمرار حياة الإنسان في حدود الكفاية، وفقاً لما تقتضيه الشريعة الإسلامية". وقد أجمعت المذاهب الفقهية على أن النفقة واجب شرعي يُفرض على الزوج أو المسؤول عن الأسرة وفق شروط وضوابط محددة (ملاك، 2017).

الأدلة الشرعية على وجوب النفقة

استندت الشريعة الإسلامية في تقرير وجوب النفقة إلى العديد من الأدلة القرآنية والنبوية، إضافة إلى إجماع الفقهاء.

أ. من القرآن الكريم

وردت عدة آيات قرآنية توجب النفقة على الرجل تجاه زوجته وأبنائه ومن يعولهم، ومنها:

قوله تعالى:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (النساء: 34)، وهذا يدل على أن النفقة واجبة على الزوج تجاه زوجته.

وقوله تعالى:

﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: 233)، حيث يؤكد وجوب النفقة على الأب لأطفاله وأمههم أثناء الرضاعة.

ب. من السنة النبوية

أكدت الأحاديث النبوية وجوب النفقة، ومن ذلك:

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت" رواه أبو داود

حديث هند بنت عتبة عندما قالت للنبي ﷺ: "يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم، فقال ﷺ: خذي ما يكفيك ولدك بالمعروف" متفق عليه.

وهذا يدل على أن النفقة حق للزوجة والأبناء، ولا يجوز الامتناع عنها.

ج. من إجماع الفقهاء

اتفق الفقهاء على وجوب النفقة على الزوج تجاه زوجته وأبنائه، كما أقرروا بأحقيتها للأقارب المحتاجين ضمن شروط معينة. وأكدوا أن النفقة واجب شرعي لا يجوز التقصير فيه، ويجب أن تكون في حدود قدرة المنفق وكفاية المنفق عليهم (راشد وعبد الستار، 2021).

أنواع النفقة في الشريعة الإسلامية

تنقسم النفقة في الإسلام إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

أ. نفقة الزوجة

وهي واجبة على الزوج تجاه زوجته، سواء كانت غنية أو فقيرة، وتشمل الطعام والكسوة والسكن وكل ما تحتاجه المرأة في حدود المعروف. وقد أكد قانون الأسرة القطري هذا الحكم في المادة 73 التي تنص على أن النفقة حق للزوجة من تاريخ الامتناع عن دفعها (ملاك، 2017).

ب. نفقة الأبناء

تجب نفقة الأبناء على والدهم حتى يبلغ الذكر سن الكسب، أو حتى تتزوج الأنثى، وذلك وفقًا للمادة 75 من قانون الأسرة القطري، والتي أكدت أن الأب مسؤول عن توفير الطعام والسكن والتعليم والرعاية الصحية لأبنائه (أبو يحيى والعاوي، 2022).

ج. نفقة الأقارب

وهي النفقة التي تجب على الأقارب وفق قاعدة "الأقرب فالأقرب"، مثل نفقة الأب على أبنائه، أو نفقة الابن على والديه في حال احتياجهم. وقد حددت المادة 80 من قانون الأسرة القطري نطاق نفقة الأقارب، بحيث تكون وفق القدرة المالية للمنفق وحاجة المنفق عليه (راشد وعبد الستار، 2021).

المطلب الثاني: النفقة في قانون الأسرة القطري

الإطار القانوني للنفقة في قطر

يعد قانون الأسرة القطري رقم 22 لسنة 2006 المرجع الأساسي لتنظيم الأحكام المتعلقة بالنفقة، حيث يحدد الفئات المستحقة، وشروط الاستحقاق، وآلية تقدير النفقة، والعقوبات المفروضة على من يمتنع عن دفعها. وقد استند المشرع القطري في تنظيمه للنفقة إلى أحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة التطورات الاجتماعية والقانونية الحديثة (ملاك، 2017).

أ. تعريف النفقة في القانون القطري

عرّف قانون الأسرة القطري النفقة بأنها:

"الالتزام بتوفير الاحتياجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن، وكل ما يُعتبر ضروريًا لمعيشة المستحق للنفقة وفق العرف والقانون" (المادة 67 من قانون الأسرة القطري)

ب. الفئات المستحقة للنفقة

حدد القانون القطري الفئات التي تستحق النفقة، والتي تشمل:

1. الزوجة: تستحق النفقة بمجرد انعقاد الزواج الصحيح، شريطة عدم امتناعها عن تسليم نفسها للزوج، وفقًا للمادة 71 من قانون الأسرة.
2. الأبناء: تُفرض نفقتهم على الأب حتى يبلغ الذكر سن الكسب، أو حتى تتزوج الأنثى، إلا إذا كانت تواصل دراستها بنجاح (المادة 75).
3. الوالدان: تجب نفقتهم على أبنائهم إذا كانوا غير قادرين على الكسب، ولم يكن لهم مال خاص بهم (المادة 80).
4. الأقارب: تجب نفقتهم على من يرثهم من أقاربهم الميسورين، وذلك وفق ترتيبهم في الميراث (المادة 82).

شروط استحقاق النفقة وفقًا للقانون القطري

حدد القانون القطري مجموعة من الشروط التي يجب توافرها لاستحقاق النفقة، وهي:

1. قيام العلاقة الزوجية الصحيحة أو وجود رابطة القرابة التي توجب النفقة (المادة 73)
2. عدم امتناع الزوجة عن طاعة الزوج دون سبب مشروع (المادة 74)، حيث يُعتبر امتناع الزوجة عن الإقامة مع زوجها دون مسوغ شرعي سببًا لإسقاط نفقتها.
3. عدم قدرة المستحق على الكسب أو إعالته لنفسه، كالأطفال والوالدين العاجزين عن العمل.
4. قدرة المنفق على دفع النفقة، حيث يشترط أن يكون ملزم النفقة قادرًا على الإنفاق، إلا في حالات استثنائية تُفرض فيها النفقة على القريب الأيسر حالًا (المادة 82)

حدود النفقة وتقديرها في القانون

تناول قانون الأسرة القطري مسألة تقدير النفقة وفقاً لعدة عوامل، حيث نصت المادة 77 على أن تقدير النفقة يتم بناءً على:

1. قدرة المنفق المالية: بحيث تكون النفقة متناسبة مع دخل الزوج أو المسؤول عن النفقة.
2. حاجة المستحق للنفقة: وتشمل توفير الحاجات الأساسية كالمأكل والسكن، والملبس والتعليم والعلاج.
3. الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة: حيث يُراعى مستوى المعيشة العام في قطر عند تحديد قيمة النفقة (ملاك، 2017).

أحكام الامتناع عن دفع النفقة والعقوبات المترتبة

يعد الامتناع عن دفع النفقة إخلالاً بالالتزامات القانونية، ويترتب عليه إجراءات قانونية قد تصل إلى العقوبات الجنائية في بعض الحالات، حيث نصت المادة 85 من قانون الأسرة على أن:

1. في حال امتناع الزوج أو الأب عن دفع النفقة، يحق للزوجة أو الأبناء رفع دعوى نفقة أمام المحكمة المختصة.
2. يجوز للمحكمة إصدار أمر بحجز جزء من راتب الزوج أو الأب لضمان دفع النفقة.
3. يمكن فرض غرامات مالية أو عقوبات بالسجن على الممتنع عن دفع النفقة في حال تكرار الامتناع، وذلك وفقاً لقانون العقوبات القطري (أبو يحيى والعاوي، 2022).
4. النفقة المتأخرة لا يجوز الحكم بها لأكثر من ثلاث سنوات سابقة على رفع الدعوى، ما لم يثبت وجود اتفاق بين الطرفين بخلاف ذلك (المادة 72).

المبحث الثاني: مقارنة بين الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة القطري في أحكام النفقة

المطلب الأول: أوجه التشابه والتوافق بينهما

المطلب الثاني: مدى توافق قانون الأسرة القطري مع أحكام الشريعة الإسلامية

يستند قانون الأسرة القطري إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، لذا نجد أن هناك توافقاً كبيراً بينهما في الأحكام المتعلقة بالنفقة. ومن أبرز نقاط التشابه ما يلي:

1. وجوب النفقة على الزوج لزوجته وأبنائه
- في الشريعة الإسلامية، تجب النفقة على الزوج تجاه زوجته وأبنائه، وهو ما أكدته قانون الأسرة القطري في المادة 71 التي تلزم الزوج بالنفقة طالما أن الزوجة غير ممتنعة عن الطاعة دون سبب مشروع (ملاك، 2017).
2. تحديد الفئات المستحقة للنفقة
- وفقاً للشريعة الإسلامية، تشمل النفقة الزوجة، والأبناء، والوالدين المحتاجين، والأقارب في حالات معينة. وهذا ما أكدته القانون القطري في المادة 80، حيث أوجب النفقة على الأبناء حتى بلوغ سن الكسب، وعلى الوالدين المحتاجين، والأقارب المستحقين (راشد وعبد الستار، 2021).
3. الاعتداد بالعرف والعادة في تقدير النفقة
- في الشريعة الإسلامية، يتم تقدير النفقة وفقاً لحاجة المستحقين وقدرة المنفق، وهذا ما اعتمدته القانون القطري في المادة 77 التي تنص على أن النفقة تُحدد وفقاً لدخل المنفق وظروفه الاقتصادية والاجتماعية (أبو يحيى والعاوي، 2022).
4. إلزام الزوج بالإففاق حتى في حالات الخلاف الزوجي

في الفقه الإسلامي، لا تسقط النفقة عن الزوجة طالما أنها في عصمة زوجها ولم تكن ناشراً، وهو ما أكدته القانون القطري، حيث يحق للزوجة المطالبة بنفقتها حتى وإن حدث طلاق أو انفصال غير رسمي (ملاك، 2017).

نقاط الاختلاف وأسبابها

على الرغم من التوافق الكبير بين الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة القطري في أحكام النفقة، إلا أن هناك بعض الاختلافات التي تعود إلى اعتبارات قانونية وتنظيمية، منها:

1. تحديد مدة استحقاق النفقة المتأخرة

في الفقه الإسلامي، لا يوجد تحديد زمني صريح لاستحقاق النفقة المتأخرة، بينما في القانون القطري، لا يجوز الحكم بنفقة متأخرة تزيد عن ثلاث سنوات سابقة لرفع الدعوى، إلا في حال وجود اتفاق بين الطرفين (المادة 72) (راشد وعبد الستار، 2021).

2. اشتراط الطاعة لاستحقاق النفقة الزوجية

في الشريعة الإسلامية، تسقط نفقة الزوجة إذا كانت ناشراً (ترفض طاعة الزوج في غير معصية)، وهو ما تنبأه القانون القطري أيضاً، لكنه وضع قيوداً قانونية لتحديد حالات النشوز والإثبات أمام القضاء (أبو يحيى والعاوي، 2022).

3. العقوبات القانونية عند الامتناع عن النفقة

الشريعة الإسلامية لا تضع عقوبات جنائية مباشرة للزوج الممتنع عن دفع النفقة، لكنها تجيز إجباره عليها بالقضاء، بينما في القانون القطري، يتم فرض عقوبات تشمل الحجز على الراتب، الغرامات المالية، وفي بعض الحالات السجن، لضمان تنفيذ أحكام النفقة (المادة 85) (ملاك، 2017).

4. النفقة بعد الطلاق

في الفقه الإسلامي، تستحق المطلقة النفقة خلال فترة العدة فقط، لكن القانون القطري أقر في المادة 115 أن المطلقة تستحق "نفقة المتعة" بشرط أن يكون الطلاق بسبب من جهة الزوج، وألا تتجاوز مدة الاستحقاق ثلاث سنوات، وهو تقييد لم يرد صراحة في الفقه الإسلامي (راشد وعبد الستار، 2021).

المطلب الثاني: مدى توافق قانون الأسرة القطري مع أحكام الشريعة الإسلامية

يمكن القول بأن قانون الأسرة القطري يتماشى بدرجة كبيرة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يستند في جوهره إلى المبادئ الفقهية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع الفقهي. ومع ذلك، هناك بعض التعديلات والإجراءات التنظيمية التي أُضيفت لتتوافق مع النظام القانوني الحديث، ومنها:

1. تقنين الأحكام الفقهية في صورة مواد قانونية واضحة، وهو ما يساعد في تحقيق العدالة والحد من الاجتهادات الفردية في القضايا الأسرية.

2. إضافة بعض القيود الزمنية، مثل تحديد مدة استحقاق النفقة المتأخرة أو وضع حد أقصى لنفقة المتعة، لضبط القضايا الأسرية وتقليل النزاعات الطويلة.

3. فرض عقوبات على الممتنعين عن النفقة، وهو ما يعزز تنفيذ الأحكام بشكل أكثر فاعلية من مجرد إلزام القاضي للمنفق بأداء النفقة.

المبحث الثالث: إشكاليات النفقة في الواقع العملي وحلول مقترحة

المطلب الأول: تحديات تطبيق النفقة في الواقع الحالي

المطلب الثاني: دور الجهات القضائية والشرعية في تطبيق النفقة وضمان حقوق المستحقين

رغم وضوح النصوص القانونية التي تنظم أحكام النفقة في قانون الأسرة القطري، إلا أن تطبيقها في الواقع العملي يواجه عدة تحديات، من أبرزها:

1- التأخر في تنفيذ أحكام النفقة:

يعاني بعض المستحقين من تأخير تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم، بسبب ماطلة المنفق أو الطعون المتكررة التي يرفعها ضد الحكم (ملاك، 2017).

2- التلاعب في الدخل الحقيقي للمنفق:

يلجأ بعض الأزواج إلى إخفاء دخلهم الحقيقي أو نقل أصولهم المالية إلى أشخاص آخرين للتهرب من دفع النفقة، مما يؤثر على حق المستحقين في الحصول على نفقتهم المشروعة (راشد وعبد الستار، 2021).

3- الدعاوى الكيدية بين الزوجين:

في بعض الحالات، تُرفع دعاوى كيدية من أحد الطرفين، سواء بادعاء عدم دفع النفقة زورًا، أو بالمطالبة بنفقات مبالغ فيها، مما يؤدي إلى تعطيل القضايا وإرهاق الجهاز القضائي (أبو يحيى والعاوي، 2022).

4- ضعف الوعي القانوني:

يفتقر بعض المستحقين، خاصة النساء غير العاملات، إلى المعرفة القانونية بحقوقهم في النفقة، مما يجعلهم عرضة للاستغلال أو التنازل عن مستحقاتهم المالية تحت الضغط الاجتماعي أو الأسري (ملاك، 2017).

المطلب الثاني: دور الجهات القضائية والشرعية في تطبيق النفقة وضمان حقوق المستحقين

تلعب الجهات القضائية والشرعية دورًا أساسيًا في تطبيق أحكام النفقة وضمان وصولها إلى المستحقين، ويتم ذلك من خلال عدة آليات، منها:

1. تسريع إجراءات التقاضي:

تسعى المحاكم القطرية إلى تسريع النظر في قضايا النفقة، من خلال تخصيص دوائر مختصة داخل محاكم الأسرة، وإصدار أحكام مستعجلة في القضايا التي تستوجب ذلك (راشد وعبد الستار، 2021).

2. تفعيل آليات التنفيذ الفوري للأحكام:

يمكن للقضاء القطري فرض حجز إداري على راتب المنفق، أو اقتطاع جزء من أمواله بشكل مباشر لضمان تنفيذ النفقة دون تأخير (أبو يحيى والعاوي، 2022).

3. توفير الدعم القانوني والاجتماعي للمتضررين:

تساهم مكاتب المساعدة القانونية والجمعيات النسائية في قطر في توعية المستحقين بحقوقهم القانونية، ومساعدتهم في رفع الدعاوى القضائية للحصول على مستحقاتهم.

4. فرض عقوبات رادعة على المتهربين من النفقة:

في حال تعمد الامتناع عن دفع النفقة، يمكن للمحكمة فرض غرامات مالية أو عقوبات بالسجن، وهي إجراءات تهدف إلى إلزام المنفق بالوفاء بالتزاماته تجاه أسرته (المادة 85 من قانون الأسرة القطري).

الخاتمة

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

تُعد النفقة من الأسس الجوهرية التي يقوم عليها استقرار الأسرة، فهي ليست مجرد التزام مالي، بل ركن أساسي يضمن استمرار الحياة الزوجية والعائلية بشكل متوازن. وقد أظهرت هذه الدراسة أن الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة القطري يسعيان إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحديد النفقة وأحكامها وضمان وصولها إلى مستحقيها. فبينما وضعت الشريعة الإسلامية الأسس العامة للنفقة، جاء قانون الأسرة القطري ليترجم هذه المبادئ إلى نصوص قانونية واضحة تحدد الحقوق والواجبات لكل طرف.

ورغم التشابه الكبير بين الأحكام الشرعية والقانونية، إلا أن التطبيق العملي للنفقة يواجه تحديات عديدة، مثل التأخير في تنفيذ الأحكام، والتلاعب بالدخل لإخفاء القدرة المالية، والدعاوى الكيدية التي تعطل سير العدالة. هذه الإشكاليات تجعل من الضروري تطوير آليات أكثر كفاءة لضمان تنفيذ أحكام النفقة، سواء من خلال تسريع الإجراءات القضائية، أو فرض عقوبات صارمة على المتخلفين عن الدفع، أو استحداث حلول تنظيمية مثل إنشاء صندوق دعم النفقة لحماية المستحقين في حال تعذر الحصول عليها في الوقت المناسب.

ومن أجل تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، يجب أن يكون هناك تكامل بين الأحكام الشرعية والقوانين الوضعية، بحيث تحقق العدالة دون أن يُظلم أي طرف. فالقوانين يجب أن تكون صارمة في إلزام المنفق بأداء حقوق المستحقين، لكنها في الوقت ذاته يجب أن تأخذ بعين الاعتبار القدرة المالية الحقيقية له، بحيث لا تتحول النفقة إلى أداة انتقام أو استغلال.

إن تحقيق العدالة في النفقة لا يقتصر فقط على نصوص القوانين، بل يتطلب وعيًا اجتماعيًا وإرادة جادة لتنفيذ الأحكام بشكل يحقق الاستقرار الأسري ويحمي الحقوق. فبدون نفقة عادلة ومنصفة، قد تنهار الأسر وتتضرر الأجيال القادمة. ومن هنا، يصبح العمل على تطوير أنظمة النفقة، سواء من حيث التشريع أو التنفيذ، ضرورة ملحة لضمان بناء مجتمع متماسك يحترم القيم الأسرية ويحفظ حقوق جميع أفراد.

التوصيات:

للد من المشكلات المرتبطة بالنفقة، يمكن اقتراح مجموعة من الحلول التي تساعد في ضمان العدالة وتحقيق الاستقرار الأسري، ومنها:

1. إنشاء "صندوق دعم النفقة"
- يمكن إنشاء صندوق حكومي لتغطية نفقات الأسر المتضررة من تأخر النفقة، على أن يتم استرداد المبالغ لاحقًا من المنفق عبر إجراءات قضائية.
2. تعزيز آليات التوثيق المالي
- إلزام المنفق بتقديم إقرارات مالية دورية إلى المحكمة، بحيث يتم تقييم دخله الحقيقي لتجنب حالات التهرب أو التلاعب في المستندات المالية.
3. استخدام التكنولوجيا في تسريع إجراءات التنفيذ
- تطبيق أنظمة إلكترونية للربط بين المحاكم والبنوك، بحيث يتم اقتطاع النفقة مباشرة من الحسابات المصرفية بمجرد صدور الحكم النهائي.
4. فرض جزاءات على الدعاوى الكيدية
- لضمان عدم إساءة استخدام القوانين، يمكن فرض غرامات مالية على الأطراف التي ترفع دعاوى غير مبررة، مما يحد من القضايا الوهمية ويخفف العبء على المحاكم.
5. تكثيف برامج التوعية القانونية والاجتماعية
- إطلاق برامج توعية عبر وسائل الإعلام، وتنظيم ورش عمل قانونية للنساء، لتعريفهم بحقوقهم القانونية في النفقة والإجراءات المتاحة لضمان تنفيذها.
6. إيجاد حلول تصالحية قبل اللجوء للقضاء
- يمكن تعزيز دور لجان الوساطة الأسرية، بحيث يتم حل النزاعات المتعلقة بالنفقة بشكل ودي قبل اللجوء إلى المحاكم، مما يقلل من النزاعات القضائية الطويلة.

المراجع

- ملاك، سونيا العث. (2017). دعوى النفقة في القانون القطري. المجلة القانونية والقضائية، س11، ع1، 401 - 423. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/997466>
- المري، محمد حمد سالم بو شهاب آل سنيد، والصلاحيين، عبد المجيد محمود السلام. (2009). فرق النكاح في قانون الأسرة القطري: دراسة فقهية مقارنة (رسالة دكتوراه غير منشورة). الجامعة الاردنية، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/545748>
- العون، علي عبد الله عبيد، وأبو عيد، عارف خليل. (2016). الآثار المترتبة على الفرقة بين الزوجين في قانون الأسرة القطري: دراسة فقهية مقارنة (رسالة دكتوراه غير منشورة). الجامعة الاردنية، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1133968>
- ملاك، سونيا العث. (2019). مجال تطبيق قانون الأسرة القطري من حيث الأشخاص: حكم محكمة التمييز القطرية في الطعن رقم 264 لسنة 2015 تمييز مدني (الدائرة الثانية) الصادر بتاريخ 10-11-2015. المجلة القانونية والقضائية، س13، ع2، 319 - 342. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1281190>
- حامد، التيجاني عبد القادر، العتيبي، أفراح، والصلابي، سارة علي. (2024). الأسرة القطرية بين التقاليد والتقليدية الحديثة: دراسة في تقاطع الشريعة والقانون والعرف. المستقبل العربي، مج46، ع542، 107 - 124. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1459629>
- راشد، طارق جمعة السيد، وعبد الستار، إبراهيم عبد الهادي. (2021). حق المطلقة في المتعة في قانون الأسرة القطري رقم 22 لسنة 2006: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء أحكام الفقه الإسلامي. المجلة القانونية والقضائية، س15، ع1، 223 - 317. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1281542>
- أبو العمائم، محمد محي الدين. (2022). حقوق الزوجين في ضوء قانون الأسرة الصادر بالقانون رقم 22 لسنة 2006. المجلة القانونية والقضائية، س16، ع1، 257 - 292. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1413198>
- أبو يحيى، علي عبد الله حسن، والعاوي، عبد الله سالم بريك. (2022). الدعاوى الكيدية بين الزوجين وتطبيقاتها في محاكم الأسرة في دولة قطر: لنفقة والحضانة أنموذجاً. مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مج40، ع1، 119 - 150. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1251695>
- نجيده، علي. (2013). الضمان الاجتماعي في دولة قطر: الغاية والنطاق "الجزء الأول". المجلة القانونية والقضائية، س7، ع1، 11 - 43. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/809994>